

## المغرب: صفقة القرن وصفة غير صالحة للسلام

محمد ماموني العلوي  
صحافي مغربي

الرباط - جددت المملكة المغربية موقفها الثابت من دعم القضية الفلسطينية وعبرت عن رفضها لكل محاولات المس بمبادرة القدس عبر خطة السلام الأميركية المعروفة باسم "صفقة القرن" من خلال مراسلات وجهها العاهل المغربي الملك محمد السادس إلى الرئيس الأميركي دونالد ترامب والأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة "انطونيو غوتيريس" وأسقطت بذلك المزايادات التي أثيرت بعد زيارة مستشار الرئيس الأميركي أريد كوشنير إلى المغرب. وتضمنت الرسائل التي وجهها الملك المغربي إلى ترامب وغوتيريس، بحسب تأكيد رئيس الحكومة المغربية سعيد العثماني، تأكيداً جديداً على أن القدس عاصمة لدولة فلسطينية مستقلة ولا مجال للنقاش في هذه المسألة.

وأكد رئيس الحكومة المغربية في اجتماع مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه لا يمكن أن يكون هناك سلام عادل ودائم، من دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقه المشروع في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، مشيراً إلى أن غياب الإفق لإعادة إطلاق مسلسل السلام الفلسطيني-الإسرائيلي بات مصدر اشتغال بالغ للمملكة المغربية. كما أشار العثماني، في كلمة له خلال لقاء بجزيه في جهة سوس ماسة باغادير، أن المغرب يرفض صفقة القرن ومحاوله التصفية الفلسطينية، مشيراً إلى أن المغرب عبر عن تصديه لمسار هذه الصفقة عبر رسائل وتصريحات من الملك ومن الدبلوماسيين المغاربة تضمنت تأكيداً على أن القدس خط أحمر.

وصفقة القرن هي خطة لإدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب تقوم على إجبار الفلسطينيين على تقديم تنازلات محففة لصالح إسرائيل وفق ما تسرب من خطط حتى الآن. ويعتبر ملاحظون أن الموقف المتجدد والثابت للمملكة المغربية من القضية السياسية، والذي ترجمته رسائل الملك محمد السادس للرئيس الأميركي وللاأمين العام للأمم المتحدة، قد أنهى الجدل والتشكيك في دعم المملكة للقضية الفلسطينية والذي أثير بعد زيارة كوشنير إلى المغرب.

وقال الخبير المغربي في القانون الدولي، صبري الصوي، لـ"العرب" إن "تصريح رئيس الحكومة إيجاباً جديداً على أن المغرب كان واضحاً منذ البداية في رفضه المساس بوضع القدس من الناحية الواقعية ورفضه التهويد والمستوطنات ونقل السفارات إليه، وكذلك من ناحية أخرى برفضه أي تغيير في القواعد القانونية الدولية التي تحميها حماية وضع القدس وتحرس على بقائه على ما هو عليه إلى حين الاتفاق النهائي في إطار حل الدولتين". ولاحظ صبري الحو أن بلاده وضعت حداً للشكوك التي خلفتها الزيارات المتكررة لكوشنير صهر ترامب وعراب صفقة القرن.

## كابوس إلغاء النتائج يحاصر انتخابات الرئاسة في تونس

هيئة الانتخابات تتخوف من أحكام قضائية تشكك في نزاهة سباق الرئاسة



## عقبات قانونية تعترض مسار الانتخابات الرئاسية

من حقه الذي يوفره له القانون المنظم للانتخابات. ويعتبر رئيس هيئة الانتخابات أن تخوفه من أن يقدم القروي طعناً في سلامة العملية الانتخابية لدى المحكمة الإدارية إذا تواصل سجنه من خلال التشكيك في مسار العملية الانتخابية برمتها. وأقر ذات المسؤول بوجود ثغرة في القانون المنظم للانتخابات وعدم تنصيصه على فرضية وجود مرشح محروم من إجراء حملته بإجراء قضائي. ويعتبر الإبقاء على نيل القروي في السجن في الجولة الثانية للانتخابات تكافؤ الفرص بين المرشحين في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية، حسب بقون، مساً من مبدأ تكافؤ الفرص بين المرشحين في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية. وأعلنت الهيئة العليا المستقلة للانتخابات في تونس أن إجراء الجولة الثانية من الانتخابات الرئاسية المبكرة سيكون في 13 أكتوبر. وإثر انتهاء الجولة الأولى للانتخابات الرئاسية طعن 6 مرشحين في نتائج الانتخابات وتظلّموا لدى المحكمة الإدارية التي أسقطت هذه الطعون في الطورين الابتدائي والاستئنافي.

المحلل الانتخابي في الإعلام التونسي تكشف تناقضات في توزيع التذلات

وتعتبر الحملة الانتخابية أهم أركان الانتخابات الرئاسية وتستوجب تكافؤ الفرص بين جميع المرشحين للمنافسة الرئاسية ويستوجب حرمان المرشح منها عدم اعتماد نتائج التصويت رسمياً. وأكد بوعسكر أن الهيئة ستعمل على استصدار قرار من المحكمة الجنائية لتمكينه من حق القيام بحملة انتخابية في الجولة الثانية للانتخابات الرئاسية لتضمن الهيئة مبدأ تكافؤ الفرص الذي يعتبر شرطاً أساسياً وهاماً في مسار انتخابات الرئاسة.

وقال بوعسكر "في حال عدم فوز هذا المرشح فيإمكانه الطعن في نتائج الجولة الثانية كونه داخل السجن ولم يتمتع بحقه في القيام بحملته الانتخابية كما ينبغي وهو ما يسمى بالطعون الجدية وقد يخلق إشكالات أخرى لاحقاً". وفي 23 أغسطس الماضي، أوقف القروي على خلفية شكوى تقدمت بها منظمة "أنا بيقظ" المحلية (مستقلة)، تتهمه فيها بـ"الفساد"، وهو ما نفيته على لسان محاميه.

وبدوره، قال رئيس الهيئة العليا المستقلة للانتخابات نيل بقون في تصريحات إعلامية إن عضلة كبيرة تعترض مسار الانتخابات الرئاسية وتعلّسه أمام وجود مرشح من اللذين تأهلا لجولة إعادة داخل السجن وحرّم

نيل القروي طعن فيها إذا تم إبقاؤه داخل السجن في فترة الحملة الدعائية لبرنامج الانتخابي مقابل فوز منافسه المباشر قيس سعيد.

واعتبر القاضي الإداري أن إبقاء نيل القروي في السجن خرق لمبدأ المساواة بين المرشحين أمام القانون باعتباره أن الدستور التونسي ينص على أن يكون انتخاب رئيس الجمهورية بصفة مباشرة وعن طريق الانتخاب دون إطلاق سراح أحد المرشحين وتمكينه من حقه الذي يضبطه له القانون. ويثبت وجود إخلال في نزاهة الانتخابات. وبدورها، تتخوف هيئة الانتخابات من تقدم نيل القروي الذي ترشح لجولة إعادة في انتخابات الرئاسة رفقة منافسه قيس سعيد طعن لدى القضاء الإداري بعد صدور النتائج النهائية للانتخابات الرئاسية إذ لم يتم إطلاق سراحه وقيامه بحملته الانتخابية.

وقال عضو هيئة الانتخابات، فاروق بوعسكر، لـ"العرب" إن فرضية صدور قرار قضائي من المحكمة الإدارية يقضي بإسقاط النتائج الكلية للانتخابات الرئاسية إثر الإعلان عن نتائج جولتها الثانية واردة إذا تقدم المرشح نيل القروي طعن ينص على عدم تكافؤ الفرص بينه وبين منافسه المباشر قيس سعيد في الحملة الانتخابية.

سعيد إذا لم يتم إطلاق سراحه للقيام بالحملة الانتخابية والمشاركة في الانتخابات المقررة في الثالث عشر من أكتوبر.

وقال القروي، من سجنه في حوار مع "العرب" عبر محاميه، "سأطعن في نتائج الانتخابات في صورة تفوق المرشح الآخر (سعيد) لخرقها مبدأ تكافؤ الفرص الذي هو الضامن لمصادقية نتيجة الانتخابات لأنهم لم يتحوا لي المجال لأعرض برنامجي، ومنعت من التواصل مع الناخبين بقرار قضائي في توقيت مستراب".

ولم تقص هيئة الانتخابات التونسية نيل القروي من منافسة الانتخابات الرئاسية بسبب إيداعه السجن دون إصدار حكم قضائي بات ونهاية واتبعت في قرارها بنود القانون المنظم للانتخابات.

ويرى مراقبون أن مسار الانتخابات الرئاسية قد يُجهض وتُسقط نتائجه برمتها إذا انعدم مبدأ التكافؤ في الفرص بين المرشحين الاثنين وإذا استمر إيقاف القروي في فترة الحملة الانتخابية.

وقال القاضي الإداري السابق، أحمد صواب، لـ"العرب" إنه من الممكن أن تُسقط المحكمة الإدارية نتائج الانتخابات الرئاسية برمتها في حال تقدم المرشح للدور الثاني للرئاسة

انتقل مصير انتخابات الرئاسة في تونس من سلطة الشعب إلى سلطة القضاء وأصبح رهين أحكام قضائية قد تُسقط جميع نتائجها لوجود إخلالات في مسار الانتخابي في حال تقدم المرشح المسجون نيل القروي بطعن للمحكمة الإدارية يتظلم فيه من سحب حقوقه القانونية وقُدل به القضاء الإداري.

بسام حمدي  
صحافي تونسي

تونس - تستعد هيئة الانتخابات في تونس لإجراء دورة ثانية في سباق الانتخابات الرئاسية وسط تخوفات من لجوء المرشح المسجون نيل القروي إلى القضاء للتظلم وإسقاط نتائج التصويت برمتها في هذا الاستحقاق الانتخابي ما لم يتم الإفراج عنه وتمكينه من حق القيام بالحملة الانتخابية.

وكان الدور الأول للانتخابات الرئاسية في تونس قد انتهى بتاهل مرشحين اثنين من ضمن 26 مرشحا، لجولة إعادة وهما كل من رجل الأعمال نيل القروي وأستاذ القانون الدستوري قيس سعيد.

ويقع القروي في السجن منذ 23 أغسطس بسبب تتبعه في قضية يتهم فيها بغسل الأموال علما وأنه قد تم إيداعه السجن بعدما تقدم بملف ترشحه لسباق الرئاسة وتحديدا قبل انطلاق الحملة الانتخابية وهو ما اعتبره مسانده مؤامرة سياسية.

وتعد نيل القروي، المرشح لخوض الدور الثاني في الانتخابات الرئاسية التونسية، بأن طعن في النتائج لانعدام تكافؤ الفرص مع المرشح الثاني قيس



أحمد صواب

من الممكن أن تُسقط المحكمة نتائج الانتخابات الرئاسية برمتها في حال طعن فيها نيل القروي

## الجزائر ترفض خطة أوروبا لتدويل أزمتهما قبل إطلاقها

## اللجنة الأوروبية تدعو السلطة الجزائرية إلى الإصغاء إلى أصوات الشارع والتكفل الحقيقي بالمطالب المرفوعة

لكل محاولات التدخل في الشؤون الداخلية الجزائرية واستغربت كذلك الاهتمام المثير للبرلمان الأوروبي بالوضع في البلاد. وكانت رئيسة لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي النائب ماريا أريبا، قد أعلنت في تسجيل مصور لها بمناسبة الجمعة الأخيرة من احتجاجات مدينة ستراسبورغ الفرنسية، وأعلن رفضه كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، واعتبر أن ما يجري بالبلاد هو أمر داخلي بين الجزائريين. وشدد البيان على أن "حراك الشعب الجزائري بالهيئة الحضارية التي أبهرت العالم بسلميتها ورفقي مطالبها، قادر

وقال مقري "لا نريد من الاتحاد الأوروبي ولا غيره من القوى السياسية والبرلمانية، أن يتدخل في شؤوننا الداخلية، الأمر يتعلق بالجزائريين وسنجد بين الجزائريين، وندعوهم إلى الالتفات إلى مشاكل بلدانهم ومواطنيهم".

ويعتبر موقف البرلمان الأوروبي، أول رد فعل دولي تجاه الأوضاع السياسية في الجزائر، رغم مرور أكثر من سبعة أشهر على انطلاق أحداث الحراك الشعبي، وجاء لأول مرة معاكسا لمواقف عدة حكومات أوروبية ولاسيما فرنسا التي تبدي دعما للاستقرار في الجزائر وأيدت مختلف الإجدات الرسمية، بما فيها التي طرحها نظام الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، وكذلك توجه السلطة الحالية نحو تنظيم انتخابات رئاسية قبل نهاية العام الجاري.

وفي هذا الشأن نفسه، تقارب موقف حزب جبهة التحرير الوطني مع مواقف المجموعة البرلمانية لتحالف النهضة والعدالة والبناء واجمعت على رفضها

وظهر الرفض الجزائري للتدخل الأوروبي كذلك في تصريح رئيس حركة مجتمع السلم عبد الرزاق مقري، ودعا ضمنه اللجنة البرلمانية الأوروبية إلى "الاهتمام والتفرغ لمشاكل دول أوروبا وعدم الزج بنفسها في المسائل التي لا تعنيها".



الحراك الشعبي الجزائري مستمر

وفتح الأجواء أمام الحريات السياسية والإعلامية، كما عبرت عن انزعاجها من تواجد العديد من الناشطين والمعارضين رهن الحبس، على غرار كريم طابو، سمير بلعربي، فضيل بومالة ولخضر بورقعة، فضلا عن عشرات الناشطين، فيهم من يعاني من أمراض مزمنة.

على المضي نحو الحل الأمثل والأسلم والأمن في حل مشاكله، ولا يحتاج إلى إمدادات خارجية مغرزة ومستفزة".

وكانت لجنة حقوق الإنسان في البرلمان الأوروبي، قد عبرت عن دعمها للمتظاهرين الجزائريين، المطالبين بتغيير جذري في طبيعة نظام الحكم، وإرساء دولة القانون، منذ 22 فيفري الماضي، وأشادت بالطابع السلمي للاحتجاجات السياسية التي عكست وعيا عاليا يستهدف الضغط على السلطة دون الانجرار إلى العنف أو الفوضى.

ودعت اللجنة الأوروبية السلطة الجزائرية إلى "ضرورة الإصغاء إلى أصوات الشارع والتكفل الحقيقي بالمطالب المرفوعة"، كما نددت بحملة الاعتقالات والتصييق الذي تشهده الساحة السياسية والإعلامية، في إشارة إلى عرقلة المظاهرات السلمية وتكثيف الحواجز والحضور الأمني في المدن والمحافظات. وطالبت من السلطات الجزائرية، إطلاق سراح المعتقلين السياسيين،

صابر بليدي  
صحافي جزائري

الجزائر - اجمعت القوى السياسية في الجزائر وقطاع عريض من الشطاء المشاركين في فعاليات الحراك الشعبي، على رفض مضمون البيان الصادر عن لجنة حقوق الإنسان الأوروبية، واعتبرته تدخلا سافرا في الشؤون الداخلية للبلاد، عبر بوابة الأوضاع السياسية المضطربة.

وسارع المجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان الجزائري)، بصفته الهيئة النظرية للبرلمان الأوروبي، إلى الرد على البيان الصادر عن لجنة الحقوق في الهيئة النيابية الأوروبية، بمدينة ستراسبورغ الفرنسية، وأعلن رفضه كل أشكال التدخل في الشؤون الداخلية للجزائر، واعتبر أن ما يجري بالبلاد هو أمر داخلي بين الجزائريين. وشدد البيان على أن "حراك الشعب الجزائري بالهيئة الحضارية التي أبهرت العالم بسلميتها ورفقي مطالبها، قادر